أسس تفسير القرآن الكريم عند المعتزلة

د. العربي بن الشيخ - جامعة باتنة.

مقدمة:

أُثر عن الرسول ﷺ أحاديث في تفسير آيات من القرآن الكريم، وقام بعض الصحابة ﷺ بتفسير القرآن مثل ابن عباس ﷺ، وبعد توسع رقعة الخلافة الإسلامية ودخول عدة أجناس وشعوب مختلفة المشارب إلى الإسلام ظهرت عدة تحديات؛ كان أولاها فهم نصوص الوحي فهما سليما، ثم برزت عوالق المعتقدات الراسبة من الأديان الأصلية للشعوب المسلمة مما جعل علماء الأمة الالتزام بنصوص القرآن في بيان مفاهيم العقيدة الإسلامية، وتمييزها عن كل دخيل سواء جاء من باب الاشتباه، أم كان تلبيسا من قبل أهل الأديان الأخرى، وعلى رأسهم أهل الكتاب.

نتيجة اختلاف القضايا التي واجهها العلماء اختلفت مناهجهم في المنازلة العلمية، وذلك أثّر في مناهجهم في نهل العلم ومسالكه وطريقة تأصيله من الأصل الأول للإسلام وهو القرآن، ولذلك وضعت من قبل العلماء مناهج مختلفة في تفسير وفهم النصوص بمراعاة سياقها العربي ومناسبة النزول، فكان التنوع في بناء التصورات السليمة والمعقولة لدى كل طائفة حسب الرعاية بذلك الجانب العقدي. لقد نتج عن هذا الأمر مسالك متنوعة في علم التفسير، واختارت كل فرقة ما يناسب منظومتها الفكرية فكانت فرقة المعتزلة من الفرق الكبرى التي تميزت بالفهم العقلاني فأنتجت علما غزيرا وتركت تراثا ضخما في هذا المجال وهو جدير بالبحث المستمر لبث روح العلم وتحفيز همة الباحثين.

نشأة المعتزلة:

تأسست هذه الفرقة على يد واصل من عطاء الغزال ومساعده عمرو بن عبيد، وكانا تلميذين للحسن البصري في بداية القرن الثاني للهجرة؛ يوم كانت قلاقل الخوارج على أشدها، حيث كفروا من خالفهم من أهل القبلة، وقالوا بكفر من ارتكب الكبيرة، وطار شرهم فأكثروا الهرج، وفي الوقت نفسه انتشر فكر المرجئة القائلين: إن الكفر بالله هو الجهل به، ولا تنفع طاعة مع إيمان، كما لا تضر معصية مع الكفر(1). فمن هذا الواقع نتج فكر المعتزلة دعوة لإصلاح الوضع الفكري، وأخذت الوسيطة بين الخوارج والمرجئة عندما أعلن واصل، فتواه: أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين، واتخذ هذا مبدأ من مبادئ مذهب الاعتزال، ولم يكن للفرقة نشأة قبل واصل ويرجع ذلك إلى رأيين.

1- رأي ابن قتيبة: إن تسمية المعتزلة وضعت حينما اعتزل واصل وأصحابه مجلس الحسن البصري وكان لا يرى أي صلة بينهم وبين معتزلة فتنة علي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله عنهما.

2- رأي النونبختي والملطي: أن هناك صلة بين معتزلة واصل بن عطاء ومعتزلة الفتنة بين علي بن أبي طالب ومعاوية رضي الله عنهما. وبين الحسن بن على ومعاوية رضي الله عنهم بعد ذلك.

وعارض هذا الرأي البلخي[2] الذي يرى: أن أول مؤثر لذلك استعمال كلمة الاعتزال لمعتزلي الفتنة وهذا يفيد أنه كان لتلك الكلمة معنى اصطلاحي، ومن شواهد هذا الرأي أيضا التزام هؤلاء بالعبادة، والزهد كما كان أولئك الأوائل. أما الفوارق بينهم فهي إعطاء أصحاب واصل لعلم الكلام أهمية بالغة، ومنهجهم منهج الفلاسفة في التفكير، فارسوا لهذا المنهج قواعد أهمها: الاعتماد على العقل في التحسين والتقبيح، وجعلوا العاقل مكلفا باتباع الحَسَنِ وترك القبيح قبل مجيء السمع إليه من قبل الخالق.

وخلاصة التعريفين السابقين بأصل تسمية الفرقة: القول باعتزال واصل مجلس الحسن أو القول باعتزال الفتنة، فالراجح أن القول الأول هو أصل التسمية والقول الثاني تبناه أصحاب الفرقة لنيل شرف الفعل ولتأصيله بأنه مخرج من التطرف في الحكم. والله أعلم.

المناهج الرئيسية في تفسير القرآن:

لم يستقل علم التفسير عن الحديث، إنما كان جزء، أو باب من كتب الحديث يورد المحدث في باب التفسير الآثار المروية عن الرسول ﷺ والصحابة في تفسير بعض السور، أو بعض الآيات. ولما دعت الحاجة إلى الخوض في آيات القرآن وتفسيرها، والتعرض إلى المتشابه منها لتأصيل الأحكام، «كانت رسالة الشافعي أولى القواعد الموضوعة لتفسير القرآن فإنها كانت أميل إلى الدعوة الجادة إلى الدقة في تفسير النصوص التشريعية»[3].

1- **المنهج النقلي (التفسير بالمأثور):** هو التفسير الأثري الوارد عن الرسول ﷺ بالرواية المعبرة عن «النظرة التوقيفية في فهم النص»[4]، توقف النص على مناسبة معينة تحد مفهومه، وتخصص حكمه.

2- **المنهج الرمزي:** اتبع هذا الأسلوب أهل الكشف والتصوف حيث يستخرجون معاني للآيات بعيدة عن المعنى اللغوي، ويرون ذلك أنه علم كشفي يتأتى للنفس النقية التي تخلصت من شهوات البدن وتعلقت بروح الله[5].

3- **المنهج التمثيلي (التحليلي):** يفسر القرآن بالقرآن ويستخرج المعاني والأحكام بالمماثلة والمقارنة بين الآيات وأمثال القرآن، والواقع وأسرار اللغة العربية، وعادات العرب مما كان يكشف لهم النقاب عن أسرار الآيات[6].

4- **المنهج العقلي**: تكلم أصحاب هذا المنهج في كثير من القضايا، وذلك أنهم أناطوا بالعقل دورا يفوق حده، وأصابوا في جوانب أخرى، وانتقدوا المفسرين بالمأثور فقال الجاحظ: «لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين فإنهم كانوا حاطبي ليل يجمعون ما ترامى إليهم من مختلف الروايات دون نقد لها أو تقويم لما فيها»[7]، ويعتمد هذا المنهج على المعنى البياني والدراسة النحوية للكلمات الواردة في الآية وترأس ريادة هذا المنهج المعتزلة[8].

يرى المعتزلة: «العقل هو عبارة عن مجموعة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال والقيام بأداء ما كلف»[9]، ومن هنا أوجبوا النظر في الآيات المتشابهات، وقالوا: ما أنزلها الله عبثا، بل خص بها العقل ليستنبط منها أحكامها، ويوظفها، وما كان الله لينزل آيات لا يستطيع العقل الوصول إلى إدراكها.

لقد نزل القرآن منجما حسب المناسبات، وكان الصحابة يتلقون خطاب الله في صيغ متعددة: إما أمر أو نهي في صورة جواب عن سؤال، أو ردٍ على تحدٍ وارد من المشركين، أو بيان لما أخفاه أهل الكتاب، وكان الرسول ﷺ يستشهد بالقرآن الكريم في قضاياه «كتبليغ الآيات الكريمة للناس ومجاهدتهم بالقرآن»[10] مثل قوله تعالى: **(فَلَا تُطِعْ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا)** (الفرقان: 52) وقوله: **(فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنْ الْمُشْرِكِينَ)** (الحجر: 94)، وهذا يعد تفسيرا أو إشارة لمعنى النص، وكان الصحابة يفهمون اللغة التي أنزل بها الخطاب على السليقة، ويوضح لهم الرسولﷺ ما استعصى عليهم التزاما بالأوامر والنواهي، لذلك تجنبوا الخوض في الآيات المتشابهات تبعا لقوله تعالى: **(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُوا الْأَلْبَابِ)** (آل عمران:7).

وبعد أن اتسعت رقعة الإسلام دخل في هذا الدين شعوب ذات لغات وديانات مختلفة ما ترك في أذهانهم مفاهيم، وأفكارا أدت إلى ظهور تحديات وتساؤلات جديدة لم تطرح فيما سبق[11]، فاستغل أهل الكتاب الفرصة ووجهوا ضربات إلى صميم العقيدة، والكتاب، فوقعت الفتنة بين المسلمين، ونشأت فرق متعددة الهويات والمذاهب الفكرية، وذهبت كل منها تدعم آراءها بنصوص من الكتاب والسنة فظهر التأويل في الكتاب، ونشّطت هذه الظاهرة علماء اللاهوت المسيحي فأثاروا مسائل لاهوتية بين المسلمين لم تكن لتخطر لهم بالبال، مما حفز علماء إسلاميون للبحث في هذه القضايا[12].

كما أن هناك أمورا جاءت في الكتاب على شكل إشارات لم يستطع عامة الناس فهمها وخاصة بعد اختلاط الشعوب، ما جعل التفسير والشرح ضرورة؛ كما قال ابن خلدون: «إن في القرآن إشارات لم يتح لكثير من العرب أن يفهمونها ومن هنا دعت الحاجة إلى فهمها وبيان مراميها إلى التفسير»[13].

وعلى غرار هذه الدواعي نشأت مدارس في التفسير لكل منها منهج تتميز به عن غيرها: وكان لكل فرقة نظرة خاصة في التفسير حسب ما اشتهرت به من أساليب في تأسيس مذهبها كالمعتزلة يعتمدون العقل والكلام[14]. لتجردهم وتخصصهم في الرد على تحديات النصارى والثنوية، والبراهمة، فدعا هذا بهم إلى الخوض في المتشابهات من القرآن وشرحها بما يوافق العقل استنادا على بيان الخطاب واستطاعوا بذلك دحض كثير من شبه هؤلاء المتهجمين، غير أنهم غالوا في قضايا أخرى من الغيبيات والأخبار، إذ أخضعوها للعقل وأضفوا عليها شرحا يعتمد على اللغة باعتباره أسلوب مجاز لا حقيقة أو العكس؛ أي للأخذ بما ظهر من سياق الخطاب «ثم تجاوزوا الحد حتى ردوا القرآن بالتلويح والتصريح لرأيهم»[15]، ومن هذه المنطلقات كان منهجهم في التفسير معتمد على الأسس التالية:

1- النظرة العقلانية. 2- النظرة الكلامية. 3- النظرة البيانية. 4- تعميم اللفظ من الخاص. 5- رد المتشابهات إلى المحكمات[16].

منهج المعتزلة في التفسير:

التباين بين العقيدة الإسلامية الواضحة والفلسفة الهلينية وعقائد النصارى المعقدة كان من أهم الأسباب التي ساعدت على توطيد الفكر الاعتزالي وبروزه؛ حيث كان القوة التي «تسد تلك الفجوة الكبيرة التي كانت موجودة بين هذين النوعين المتباعدين من الثقافة. . تمثلت هذه القوة في ظهور جماعة»[17]، المعتزلة الذين أقبلوا على الثقافات الجديدة محاولين التوفيق بينها وبين مبادئ الدين وتعاليم الشريعة، فأدى ذلك بهم إلى الأخذ بمنهج الخوارج في النظر في المتشابه، وعرض التحديات على الكتاب ومواجهتها بتخريج الدلالات والمعاني البيانية، والخروج من الخاص بسبب النزول إلى التعميم فالتمسوا في تدعيم رأيهم رد المتشابه إلى المحكم .

1- **النظرة العقلانية**: إن الخوارج هم أول من بدأ النظر في المتشابه وشرحه، فأخذ المعتزلة هذا المنهج وطوروه ووضعوا له قواعد لإبراز ما بين المتشابه والمحكم من تصادق يوثق الكتاب ويزيل شكوك النصارى، والمجوس، التي أثارت حول الكتاب شكوكا وهمية عند انتشار الفرس والنصارى في العواصم الإسلامية، وبرز نشاطهم في نشر المذاهب الفاسدة كالغنوصية والحلولية. وضح القاضي عبد الجبار الأسباب التي أنزل الله بها القرآن محكما ومتشابها ردا على تلك التحديات: «1- المحكم والمتشابه يلجئ إلى النظر والاستدلال، 2- يدعو إلى مذاكرة الأعلام وأهل الذكر. 3- صرف المكلف عن التقليد»[18]، لأن العقل خلق للنظر فلا يحق تعطيله انطلاقا من آي القرآن التي تحث على التدبر والتفكر في عظمة الله فيها، قال النظام: «أن دين الناس بالتقليد لا بالنظر والبحث والاستدلال، وقد ذم الله تعالى في كتابه المقلدين فقال: **(بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى**

أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ) (الزخرف: 22-23). **.** المقلد مخطئ في التقليد. . وإذا دخل في الحق بالتقليد خرج منه بالتقليد»[19]. وكان اعتماد المعتزلة في التدليل والتنقيب العقلي في الآيات مستندا إلى قوله تعالى: **(وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ)** (البقرة:111)، ويرون العمل إن لم يكن مدللا لا يمكن وصفه بالحق. وأن الأثر والسمع لا بد أن يوافق العقل، وكل منهما يبني ويوثق الآخر؛ كما لا يمكن أخذ الأثر دون معرفة معقوليته وهذا ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار: إذ يرى أن المقلد لا يخلو من أن يعلم أن المقلد محق، أو أن لا يعلمه فإن لم يعلمه وجوز كونه مخطئا لم يحل له التقليد، لأنه لا يأمن أن يكون المقلد كاذبا في خبره وإن علم صدقه فلا يكون ذلك إلا بدليل عقلي[20]، وعلى هذا مذهب الزمخشري في تفسير الآية: **(وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ)** (الأعراف:143) إن النظر هنا ليس الرؤية، ولا يجوز أن يصدر طلب الرؤية من نبي أعرف بالله منا، فحقق الله له النظر لا الرؤية باهتزاز الجبل ودكه[21]، ويرى لن تفيد نفي الرؤية في المستقبل في الدنيا والآخرة.

2- **النظرة الكلامية:** في بداية القرن الثاني الهجري طرحت قضايا عقدية ولاهوتية تحديا من النصارى، والبراهمة، والمجوس تجرد المعتزلة لمنازلة هؤلاء المتكلمين والفلاسفة فتوجهوا للقرآن ليستمدوا منه الحجج لإثبات التوحيد، وتنزيه الله، والتعريف بصفاته، وتحقيق النبوة والوحي. فكانوا يجمعون الآيات الواردة في الموضوع الواحد ويستخرجون منها المقصد الشرعي وعليه يبنون الحكم الشرعي قال واصل: «وجدت أحكام الكفار والمؤمنين المجمع عليها والمنصوصة في القرآن كلها زائدة عن صاحب الكبيرة فوجب زوال اسم الكفر والإيمان عنه بزوال حكمه»[22]؛ كما ذهبوا في قولهم أن صفات الله هي عين الذات لا يمكن الفصل بينهما، ولو أمكن ذلك لشاركه في صفته القدم وصارت بها لها خاصية لاهوتية. لقد أشار أبو الهذيل في وصف الذات والصفات فقال: «هو العلم بعلم هو هو وهو قادر بقدرة هي هو، وهو الحي بحياة هي هو»[23] وقالوا في الصفات: «صفات الله هي ذاته.. فالفرق بينكم وبينه جلي إذْ لا يدرك بالحواس ولا يقاس بالناس (ليس كمثله شيء)»[24]. وهكذا أولت المعتزلة صفات الله الواردة في القرآن تأويلا مجازيا تأكيدا منهم لوحدانيته، وإبعادا للتجسيد، والتشبيه عنه تعالى تبعا للآية **(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)** (الشورى:11).

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى**: (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَام)** (الرحمن: 27): **«**وجه ربك ذاته والوجه تعبير عن الجملة والذات، ومساكين مكة يقولون ابن وجه عربي كريم يتغذى على الهوان»[25]، بهذه النظرة تأسس المنهج الكلامي لتفسير القرآن وهو القراءات واللغة والإعراب، والنظم، والمعاني، ومقاصد الكلام، وأسباب النزول[26]، ثم استخلاص الدلالات الكلامية لإثبات الوحدانية والعدل، ونفي الجور عن الله.

لقد تبنى الزمخشري هذا المنهج في تفسيره إلا أنه تميّز بالتركيز على بيان أوجه الإعراب، والدلالات اللغوية.

3- **النظرة البيانية**: امتازت دراسات المعتزلة للقرآن بإثبات المجاز ومزاوجته بالنظرة العقلانية، وذلك لبناء معنى ومفهوما للنص منه يتحدد المقصد، والغاية، والعلة المحمولة في الخطاب؛ وكان ذلك ردا على ما وضع النصارى من تحديات، وشُبَهٍ في الآيات المتشابهات باستعمالهم ظاهر النص في الكتاب. فكان هذا من الدواعي التي حفزت المعتزلة على الغوص في تحليل كلام العرب لإبراز معاني الآيات ومغزاها بوجه معجز فيها؛ يتعرفون على التعبير الحقيقي، والتعبير المجازي الوارد في الخطاب. قال في هذا الشأن القاسم بن محمد المعتزلي: «أعلم أن من أقسام الحقيقة والمجاز. فالحقيقة، لغة، الراية ونفس الشيء، واصطلاحا، اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب... لغة: العبور والمجاز والطريق واصطلاحا اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح ويراد على مذهب غير القاسم وغير الشافعي مع عدم قرينة إرادته»[27]. الأخذ بالحقيقة والمجاز يخضع للعقل وأصول المذهب، ومعرفة استعمالات العرب للألفاظ والأساليب والاشتقاقات، كما بيّن الجاحظ ذلك في قوله: «فللعرب أمثال واشتقاقات وأبنية وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإراداتهم، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل»[28]، ولما ذهب الأصم في تأويل الآية (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (الجن: 18): «لم يعن بها مساجدنا التي نصلي فيها؛ بل عنى الجباه وكل ما سجد عليه الناس من يد ورجل وجبهة»[29] فعارضه الجاحظ في ذلك، وقعد لذلك الشريف المرتضي فقال: «ليس أن تؤخذ العرب بالتحقيق في كلامها فإن تجوزها واستعارتها أكثر»[30]، ومن الآيات التي فسرت على حقيقة ألفاظها وكان ذلك مخالفا لمقاصد الكتاب: قول ابن خابط في تفسيره لقوله تعالى: **(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)** (الأنعام: 38) إن كل نوع من الحيوانات أمة على حيالها، وفي كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى: **(إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلا خلا فِيهَا نَذِيرٌ)** (فاطر: 24)[31]، هذا النوع من التفسير عند المعتزلة راجع لعدم تمكن المفسر من مفاهيم العبارة والمآلات المنطوية داخل تراكيبها، وفي معاني ألفاظها، ومناسبة التمثيل بأمثالها، قد أوجز القاضي عبد الجبار ذلك في تقريره: «أن المجاز أبلغ من الحقيقة في البيان والإفهام»[32].

وبذلك كان المعتزلة أكثر الناس تعمقا في الدراسات اللغوية والفلسفية في فهم القرآن والسنة الشريفة، وأكثرهم تعرضا في جانب بيان الإعجاز البياني.

4- **تعميم اللفظ من الخاص**: احتج المعتزلة على تميم اللفظ الوارد في نص الآية؛ لأن أصل الخطاب على العموم ومن هذا المبدأ لم يخصصوا الآية بسبب نزولها، لكن اعتمدوا في ذلك على اللغة والعقل، ويتضح ذلك في قول الجاحظ: «ولو أن إنسانا سمع قول

الله: **(فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذْ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا)** (النساء: 119) إنما يعني الخصاء لم يقبل ذلك منه لأن اللفظ ليست فيه دلالة على شيء دون شيء، وإذا كان اللفظ عاما لم يكن لأحد أن يقصد به شيء بعينه إلا أن يكون النبي ﷺ قال ذلك مع تلاوة الآية أو يكون جبرائيل عليه السلام قال ذلك للنبي ﷺ لأن الله تبارك وتعالى لا يضمر ولا ينوي ولا يخص ولا يعم بالقصد وإنما الدلالة في بنية الكلام نفسه»(33)، يعني من هذا أن الحكم الصادر من الآية لا يخص حالة بعينها؛ بل يلحق التغيير في أي موضع، وبأي كيف، إلا ما كان نافعا للناس مثل تعليم الإبل حتى تتميز أملاك الناس عن بعضها. ويقصدون بالتعميم أن الحكم قابل للتطبيق إذا توفرت دواعيه دون تخصيص كقوله تعالى: **(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْكَافِرُونَ)** (المائدة:44) فيقصدون هنا أن ما أنزل الله عموما لا خصوص فيه، وأن الذي لم يحكم بما أنزل الله بحكم عام، والحكم عليه بالكفر عام. وهذا ما يدعونه بتعميم الوعد والوعيد، كما قال الزمخشري في قوله تعالى: **(وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ)** (الهمزة:1)، «قيل نزلت في الأخنس بن شريق وقيل في أمية بن خلف وقيل في المغيرة. . ويجوز أن يكون السبب خاصا والوعيد عاما ليتناول كل من باشر ذلك القبح وليكون جاريا مجرى التعريض بالوارد فيه فإن ذلك أزجر له وأنكى»(34). وبقول الزمخشري يتضح خصوص اللفظ وتعميم الحكم الصادر عنه متى توفرت الدواعي والأسباب.

5- **رد المتشابه إلى المحكم**: أثارت قضية الآيات المتشابهات والمحكمات تحديا فيما يظهر من المفارقات بينها؛ دفع هذا التحدي الباحثين إلى بيان معاني ومفاهيم الآيات المحكمات التي يتضح فيها المعنى البيِّن بالحجة الواضحة، بحيث لا تتحمل عبارة الآية معاني غير منصوص عليها، كالآيات التي نصت على وعيد الفساق بالعقاب، أما الآيات المتشابهات فهي ما أخفى الله عز وجل فيها عقابه عن العباد ما جعل نصها يتطلب استدلالا لضبط معانيها في تخريج الأحكام(35).

ذهب المعتزلة إلى أن المتشابه من القرآن يتضمن أحكاما ترك الله للعقل الخوض فيها، لاستخراج مكنوناتها من الأحكام والعمل بها بعدئذٍ، يتجلى ذلك فيما فعله واصل حينما توصل إلى تخريج حكم المنزلة بين المنزلتين؛ وذلك استنادا للعقل واللغة، حيث جمع الآيات المحكمات والمتشابهات ونظر فيها، ثم رد المتشابه للمحكم واستخرج منه حكم المنزلة بين المنزلتين؛ قد قال في ذلك «وجدت أحكام الكفار والمؤمنين المجمع عليها المنصوصة في القرآن كلها زائدة عن صاحب الكبيرة فوجب زوال اسم الكفر والإيمان عنه بزوال حكمه»(36).

وقد أكد الرضي قاعدة رد المتشابه للمحكم بقوله: «أن من أصلنا رد المتشابه من الآي إلى المحكم»(37). وقد رد ابن تيمية على المعتزلة ولامهم في توجيه مفهوم النص فقال: «إنما اتجهوا إلى النص القرآني وفي أنفسهم أشياء يريدون أن يلتمسوا لها دليلا من

النص»[38]، والشيء المقصود هو المنهج الذي سطره المعتزلة المتبع في الكلام، وفي الفكر، وبذلك يحققون تبرير مصداقية نهجهم بالشرعية القرآنية. بينما المعتزلة يرون "أن الله لا يكلف العباد بما لا يطيقون إذ أن ذلك يتنافى مع عدالة الله تعالى والله أمر بالتدبر في كتابه»[39].

ومن الآيات المتشابهات التي ردوها للمحكم قوله تعالى: ﴿**فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ (الشورى: 11) رُدت إلى قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ (الإخلاص: 1-2)، قال الزمخشري: "نزلت بعد ما طلب المشركون من الرسول أن يصف لهم الله فكانت هذه السورة موجزة لإثبات الوحدانية المطلقة بدون كيف ولا حد في نهاية، ولا بداية، أزلية أبدية"[(40)].

الخاتمة:

المنهج الذي اتبعه المعتزلة في تفسير القرآن الكريم له جوانب تخدم العلم والإيمان، مثل التفسير اللغوي، والدراسات النحوية للنص لبيان وإجلاء مكنوناته.

قد قدموا بمشاركتهم في هذا المجال خدمة للدين الإسلامي تحسب لهم، أما اعتمادهم على المبادئ العقلية، وإخضاع النصوص للعقل فهذا يصلحه التحقيق العلمي في الآثار، والكشوف العلمية اللاحقة.

وأخذت عليهم بعض المآخذ لخصها الشاطبي في قوله: «تحكيم العقل على الله تعالى بحيث نقول يجب عليه بعثة الرسل ويجب عليه الصلاح والأصلح. ويجب عليه اللطف ويجب عليه كذا-إلى آخر ما ينطق به في تلك الأشياء وهذا إنما نشأ من ذلك الأصل المتقدم وهو الاعتياد في الإيجاب على العباد. ومن أجّل الباري وعظمه لم يجترئ على إطلاق هذه العبارة، ولا ألمّ بمعناها في حقه. لأن ذلك المعتاد حَسَنٌ في المخلوق من حيث هو عبد مقصور محصور ممنوع. والله تعالى ما يمنعه شيء، ولا يعارض أحكامه حكم فالواجب الوقوف مع قوله تعالى: **(فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)** (هود:107)**.**

لقد تجوز المعتزلة في استعمال العقل إلى أن أخضعوا له ما ليس من الإمكان تصوره كأقوالهم في وصف الله ونعيم الجنة وعذاب النار. مع ورود حديث النبي ﷺ الذي مضمونه: أنه فيهما ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال بشر.

قائمة المراجع:

1- أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، والحاكم الجشيمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، الدر التونسية، ط (1986 م).

2- الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الحداثة، ط2، (1985).

3- البغدادي، أصول الدين، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت، ط1، (1981 م).
4- الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط (1945 م).
5- حسن زينة: العقل عند المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2 (1980)،
6- الزمخشري، الكشاف، دار المعرفة.
7- زهدي جار الله، المعتزلة، الأهلية للنشر، بيروت، ط 1 (1974م).
8- السيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، دار الفكر، ط 1.
9- الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط (1985).
10- الشريف الرضي، حقائق التأويل، (النجف)، ط1(1936 م).
11- الشريف المرتضي، غرر الفوائد، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر، ط 1954.
12- الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ط 1984.
13- عبد الحكيم بليغ، أدب المعتزلة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط 3 (1979 م).
14- علي الشابي: مباحث في علم الكلام والفلسفة، دار بوسلامة، تونس، ط2 (1984).
15- القاسم بن محمد بن علي، كتاب الأساس لعقائد الأكياس، تحقيق: البير نصري نادر، دار الطليعة بيروت، ط1، (1980م).
16- محسن عبد الحميد: دراسات في أصول التفسير، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ط2، (1984).
17- محمود كامل أحمد، مفهوم العدل في تفسير المعتزلة للقرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت، ط (1983م).
18- مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، دمشق، ط1، 1989.

الهوامش:

(1) الأشعري: أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الحداثة، ط2، (1985)، 156/1، 197.
(2) أبو القاسم البلخي، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشيمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، الدر التونسية، ط(1986م)، ص13، 14؛ وعبد الحكيم بليغ، أدب المعتزلة، ص100-109.
(3) السيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، دار الفكر، ط1، ص134.
(4) المرجع السابق، ص117.
(5) محسن عبد الحميد: دراسات في أصول التفسير، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ط2، (1984)، ص12-13.
(6) المرجع السابق، ص10.
(7) المرجع السابق، ص119.
(8) المرجع السابق، ص11.
(9) حسن زينه: العقل عند المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، (1980)، ص31.

(10) مصطفى مسلم، مباحث في التفسير الموضوعي، ص10.
(11) علي الشابي: مباحث في علم الكلام والفلسفة، دار بوسلامة، تونس، ط2، (1984)، ص28.
(12) زهدي جار الله، المعتزلة، الأهلية للنشر، بيروت، ط1، (1974م)، ص20-26.
(13) السيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، 111.
(14) محسن عبد الحميد، دراسات في أصول التفسير، ص10-11.
(15) الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط(1985)، الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط (1985)، 233/2.
(16) محمد كامل أحمد: مفهوم العدل في تفسير المعتزلة، 155/49.
(17) عبد الحكيم بليغ، أدب المعتزلة، دار النهضة، مصر، ط3، (1979)، ص155.
(18) محمود كامل احمد، مفهوم العدل في تفسير المعتزلة، ص38.
(19) المرجع السابق، ص53.
(20) حسن زينه، العقل عند المعتزلة، ص125.
(21) الزمخشري، الكشاف، 51/4.
(22) محمود كامل أحمد، مفهوم العدل في تفسير المعتزلة، ص71.
(23) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص225/1 ؛و عبد الحكيم بلبع، أدب المعتزلة، ص126.
(24) القاسم بن محمد بن على، الأساس لعقائد الأكياس، ص69، 73.
(25) الزمخشري، الكشاف، 51/4.
(26) محمود كامل أحمد، المرجع السابق، ص88.
(27) القاسم بن محمد، المرجع السابق، ص89-91.
(28) الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(1945م)، 153/1.
(29) المرجع السابق، 343/1.
(30) الشريف المرتضي، غرر الفوائد، تحقيق: محد أبو الفضل، دار الفكر، ط(1954م)، 367/1.
(31) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، ط(1984)، 63/1.
(32) محمد كامل أحمد، المرجع السابق، ص103.
(33) الجاحظ، المرجع السابق، 180/1.
(34) الزمخشري، الكشاف، 232/4.
(35) البغدادي، أصول الدين، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت، ط1، (1981م)، ص220-223.
(36) محمود كامل أحمد، المرجع السابق، ص71.
(37) الشريف الرضي، حقائق التأويل، (النجف)، ط1، (1936م)، 23/5.
(38) السيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، ص123.
(39)المرجع السابق، ص124.
(40) الزمخشري، المرجع السابق، 242/4.